

استفتاء بريطانيا: «لعبة الراي العام»



«يشعرون بالاشمئزاز» على نحو متزايد من «الطبيعة السامة» لحملة «الخروج». ورأت أنه بالرغم من أنه «لا أحد يعرف حقاً إذا كان (الأحد داعمي) حملة الخروج علاقة بمقتل كوكس»، إلا أن بعض «النقاشات قد تصبح سامة إذ تركز على الخوف من الأجنبي... وأظن أن ما حدث يكشف تلك المشاعر». وجدير بالذكر أن من بين الملصقات الدعائية لحملة «الخروج»، برز ملصق لحزب نايجل فاراج، يصور مجموعة من اللاجئين يتدفقون على المملكة المتحدة، مرفقاً بعبارة «نقطة فارقة»، في محاولة للقول إن التصويت لمصلحة «الخروج» هو السبيل الوحيد لوقف تدفق اللاجئين.

ولعل استخدام حملة «الخروج» لأزمة اللاجئين كسبب رئيسي يدعو إلى الابتعاد عن المنظومة الأوروبية، كان له وقع عكسي على بعض مؤيدي موقفهم الذين يرفضون «بيروقراطي بروكسل» إلا أنهم أيضاً ضد العنصرية والتحرير.

وإلى جانب تخويف حملة «البقاء» من تفكك المجتمع البريطاني وازدياد الكراهية والعنصرية، كان لتأييد كبار رجال الأعمال والشركات تأثير كبير على الراي العام الذي حتى ولو كان فيه من يريد «الاستقلال والحرية»، فإنه غير مستعد أو ليس لديه القدرة على أن يتحمل العبء الاقتصادي الذي سيقترن مع «التحرر» من الاتحاد. وكان الخبراء الاقتصاديون قد حذروا من أن «الخروج» سيؤدي إلى اضطراب اقتصادي قد يدفع بالشركات الكبرى إلى التخلي عن لندن، وأن نسب البطالة قد ترتفع وكذلك التعرفة الجمركية على السلع. على خلفية تلك الحملة الطويلة، توافق، أمس، الناخبون المسجلون البالغ عددهم الإجمالي 46 مليوناً، منذ الصباح الباكر للإدلاء بأصواتهم، في ظل تعويل مؤيدي «البقاء» على مشاركة واسعة كان من شأنها تكريس انتصارهم بعد حملة معقدة وطويلة سبقت الاستحقاق المصري أو «يوم الحساب»، كما عنونت، أمس، «ذي تايمز».

هي العبارة التي استخدمها المتهم بمقتل كوكس للتعريف عن نفسه أمام القضاء البريطاني. و«الحرية» هي من المصطلحات الأساسية التي كان يعتمد عليها فريق «الخروج» لإقناع البريطانيين بضرورة التخلي عن «هيمنة الاتحاد الأوروبي» على قرارات بريطانيا وأموالها وأسواقها. وقد استغل فريق «البقاء» حادثة الاغتيال لإقناع البريطانيين بخطورة الشعارات التي يحملها الفريق المقابل، ودعوا الراي العام البريطاني إلى رفض «الانعزالية والانقسام». وكذلك اتهموا زعيم حزب «الاستقلال»، نايجل فاراج، والداعين إلى «الخروج»، بمحاولة تقسيم البلاد وتعزيز الحس المعادي للمهاجرين من خلال تكريس أفكار، مثل «نحن وهم». حتى إن رئيس الوزراء، ديفيد كاميرون، حث النواب على تكريم ذكرى كوكس «عبر ترسيخ الديمقراطية والحرية»



يبدو أن حادثة اغتيال النائبة جو كوكس قد أثرت في النتائج



اللتين ناضلت من أجلهما». كذلك، عبّر قادة أحزاب عن مخاوفهم على البلاد بعد اغتيال كوكس، معتبرين أن بريطانيا «تعيش في أوقات مثيرة للقلق» وأنه «يجب على الناس الوقوف جنباً إلى جنب وعدم التسامح مع من يريد تقسيم المجتمع».

الوزيرة الأولى في اسكتلندا، نيكولا ستورجيون، كانت قد توقعت بدورها أن يكون لحادثة الاغتيال تأثير على الاستفتاء، مشيرة إلى أن الناخبين

حتى أيام قريبة، كان البريطانيون يميلون إلى التصويت لمصلحة خيار الخروج من الاتحاد الأوروبي. لكن عوامل ستبرز خلال ساعات لاحقة، ستكون كافية بنقل المزاج العام من مؤيد لـ«الخروج» إلى راض له. هي لعبة الراي العام التي يحسم من يتفنت تحريكها... في أهم الاستحقاقات

رنا حربي

لعل أبرز ما يجب التوقف عنده خلال الأيام السابقة ليوم الاستفتاء، يتمثل في التغيير المهم الذي أظهرته استطلاعات الراي لנاحية تقليص فريق «البقاء» لفارق النسب الذي وصل في لحظة معينة إلى سبع نقاط لمصلحة مؤيدي «الخروج»، وذلك قبل أن نشهد تقارباً شديداً بين المعسكرين، ساعات قبل انطلاق الاستفتاء «المصري»، وكانت استطلاعات الراي التي أجرتها «بوبولس»، «يوغوف»، «أبيسوس موري»، و«كوم ريس»، قد أظهرت، تباعاً، تقدم معسكر البقاء بنسبة 55 في المئة و51 في المئة و52 في المئة و54 في المئة.

عملياً، هناك عدد من العوامل التي ساهمت في تبديل المزاج العام، خصوصاً عقب دخول عدد مهم من مبدعي بريطانيا ومشاهيرها في الحملات لتأييد خيار «البقاء» ولحث البريطانيين على التصويت لـ«وحدة أوروبا». وقد يمكن اعتبار حادثة اغتيال النائبة العمالية، جو كوكس، «على يد متطرف يميني» في 16 الشهر الجاري، إضافة إلى حملات الترويج السياسية (والبروباغندا) من قبل معسكر «البقاء»، كعاملين مفصلين أثرا بشكل كبير على تبدل النسب «الموت للخنونة، الحرية لبريطانيا».

«بريكست»... فرصة للييسار الأوروبي؟

المطرفين. على إثر أزمة 2008 المالية في الولايات المتحدة، والتي كانت تداعياتها أوروبية ودولية نظراً إلى الارتباط بالاقتصاد الأميركي، بدأت تظهر المشاكل البنوية التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي، خاصة أنه منظومة تتمحور حول توحيد العملة، لا السياسة. سيتجلى ذلك بوضوح في اليونان التي اعتبرها وزير المال السابق، يانيس فاروفاكس، «قرباناً ضحياً به» لتحذير بقية أوروبا من تداعيات مخالفة أوامر «الترويكا»، حتى وإن كانت النتائج كارثية.

كان صعود ذاك التيار أو التوجه اليساري نتيجة لهذه الأحداث، وهدف أحزاب تنظيم الرأسمالية واحتواء آثارها السلبية على الطبقة العاملة، مع تأمل البعض منهم «بتطور العوامل الثورية» حتى يوجد بديل للرأسمالية ذو قابلية للتطبيق. منذ البداية يأمل هذا اليسار في أن يحقق أهدافه المتواضعة عبر إقناع النخب الحاكمة بأن سياساتهم فاسدة. وكانت الصدمة بالنسبة إليهم عندما اكتشف سياسيو «سيريزا» أن الأوروبيين يعلمون جيداً ماذا يفعلون،

ناصر الأمين

يرسم يساراً أوروبي داعم لبقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي صورة لأوروبا ما بعد «البريكست» وكأنها قارة مشتتة تفككتها دول قومية، ويحكمها يمينيون متطرفون. أغلب تلك القارة «المتخيلة» هم من الفقراء، فيما ستندلع حروب بين دول مختلفة فيها، وستسود على صعيد التجارة اتفاقات (مثل الشراكة الأطلسية للتجارة والاستثمار) تهزأ من جميع معايير أوروبا الاستهلاكية والصناعية والمعيشية.

عملياً، يحث هذا التوجه الشعب البريطاني على التغاضي عن مشاكل الاتحاد الأوروبي البنوية التي تمنعهم من المشاركة في صنع القرار وتفرض عليهم سياسات اقتصادية تقشفية، وذلك للتحالف مع النخب الحاكمة التي قادت أوروبا أصلاً إلى الأزمات وأصرت على سياسات أثبتت فشلها، وأضعفت الطبقة العاملة، ودمرت اقتصاد دول. أما الحجة، فهي أنه في حال لم يقبل الأوروبيون بحكم هؤلاء، سيذهب الحكم إلى اليمينيين



بوريس جونسون الداعي عقب مشاركته بالاستفتاء (اضرب)